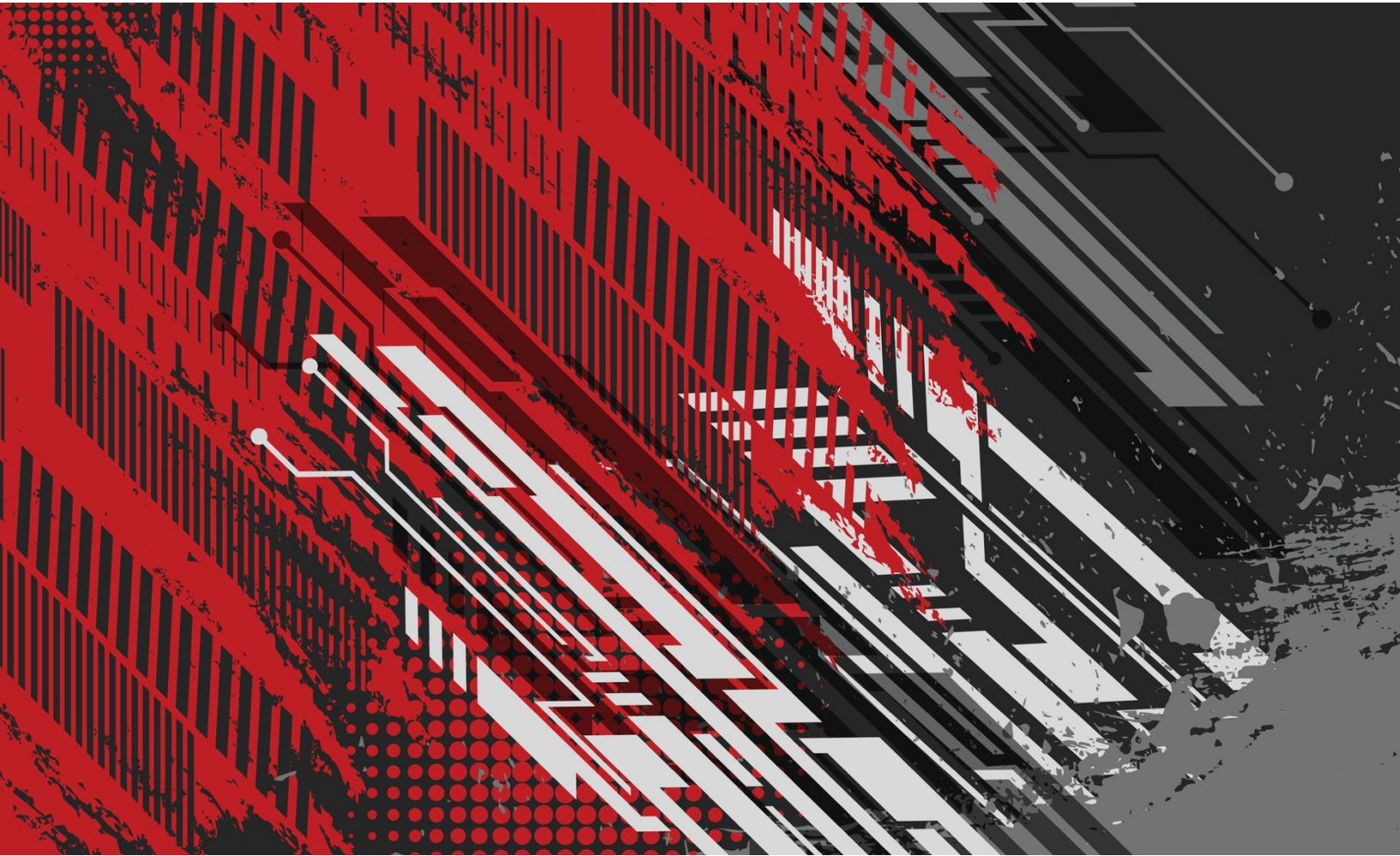


السياسات المالية والنقدية في العراق: الانكماش المزدوج ومخاطر الركود

د. سهام يوسف

04 كانون الاول 2025



السياسات المالية والنقدية في العراق: الانكماش المزدوج ومخاطر الركود

المقدمة:

مع اقتراب نهاية عام 2025، يجد الاقتصاد العراقي نفسه في نقطة حرجية يتقاطع فيها الضغط المالي مع التشدد النقدي، لتتشكل حالة نادرة وخطيرة من الانكماش المزدوج. فبدلاً من أن تعمل السياسة المالية والسياسة النقدية في اتجاهين متعاكسين للتخفيف من آثار التباطؤ الاقتصادي، تسيران اليوم في المسار نفسه، معززتين حالة الركود وموفرتين بيئة خانقة للقطاع الخاص وللإستهلاك والاستثمار على حدٍ سواء. وفي الوقت الذي تعاني فيه البلاد من تضخم سلبي، بطالة مرتفعة (14%)، وتآكل في الطلب الكلي، تتجه الدولة إلى تقليص الإنفاق القسري بسبب العجز، فيما يعتمد البنك المركزي أدوات دفاعية للحفاظ على استقرار سعر الصرف، ما يجعل السياسات الحالية مساهمة للانكماش بدل مواجهته. هذه المفارقة تمثل جوهر الأزمة الاقتصادية في العراق لعام 2025.

الإطار النظري:

تقوم السياسة الاقتصادية الكلية على تفاعل أداتين رئيسيتين: السياسة المالية (الإنفاق والضرائب) والسياسة النقدية (أسعار الفائدة والمعروض النقدي). وفق النظرية الكينزية (Keynes, 1936)، دور هاتين الأداتين هو إدارة مستوى الطلب الكلي، حيث تُوسّع السياسة العامة والنقدية في فترات الركود لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتُضيق في فترات التضخم للحد من الضغوط السعيرية. كما تشير الأدبيات النقدية إلى أن السياسة النقدية الانكماشية، من خلال رفع أسعار الفائدة أو تقليص السيولة، تحدّ من الائتمان والاستثمار والإستهلاك، وبالتالي تخفض الطلب الكلي، لكن فعاليتها مرتبطة بالهدف الأساسي وهو ضبط التضخم، وليس معالجة ركود أو انكماش سلبي. (Mishkin, 2019)

ويؤكد Blanchard (2020) أن تطبيق السياسة المالية الانكماشية بالتزامن مع السياسة النقدية الانكماشية يؤدي إلى ما يُعرف بـ"الانكماش المزدوج" (Double Contraction)، وهو حالة يتراجع فيها الطلب الكلي من جهة الحكومة والبنك المركزي في آن واحد. ويبرز Blanchard أن الانكماش المزدوج يُعدّ خطأً في التوقيت إذا تم تطبيقه على اقتصاد يعاني ركوداً، لأنه يعمّق الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل ويزيد البطالة ويؤدي إلى ركود أطول.

تزداد خطورة الانكماش المزدوج في الاقتصادات الريعانية، مثل العراق، حيث ترتبط المالية العامة بدورات أسعار النفط. (Collier, 2007) أي تراجع في الإيرادات النفطية يؤدي إلى عجز مالي قسري يدفع الحكومة إلى تقليص الإنفاق، ما يعمق الركود بدل تحفيز النمو. وفي العراق 2025، يظهر هذا بوضوح: اعتماد بنسبة 89% على النفط، تضخم سلبي، بطالة 14%، وضعف الطلب الكلي، وارتفاع العجز إلى 10 تريليونات دينار حتى آب 2025.

بالتالي، وفق النظرية الاقتصادية، فإن تطبيق الانكماش المالي والنقدي في العراق في هذا التوقيت يُعدّ غير مناسب من حيث التوقيت والظرف الاقتصادي الذي يمر به العراق، ويزيد خطر الركود الانكماشية بدل تحقيق الاستقرار والنمو.

واقع السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق:

تشير البيانات الرسمية حتى نهاية آب 2025 إلى أن إجمالي الإيرادات بلغ 82 تريليون دينار، منها 73 تريليون من النفط و9 تريليونات من الإيرادات غير النفطية. في المقابل، وصلت النفقات إلى 87.5 تريليون دينار، منها 73 تريليون نفقات تشغيلية و5 تريليونات كسلف حكومية غالباً ما تدرج في نهاية العام ضمن المصروفات الفعلية. وبهذا، بلغ العجز الفعلي نحو 10 تريليونات دينار حتى آب، مع توقع أن يتجاوز 15 تريليون دينار بنهاية العام، أي ما يمثل أكثر من 10% من إجمالي الإيرادات العامة (البنك المركزي العراقي، 2025).

على صعيد السياسة النقدية، استمر البنك المركزي في دعم استقرار سعر الصرف مع تعزيز الاحتياطات الأجنبية، التي بلغت 98 مليار دولار حتى الآن، إلى جانب مخزون الذهب. رغم ذلك، اضطر البنك لاستخدام نحو 11 مليار دولار من الاحتياطات لتغطية الطلب المتزايد على الدولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام (البنك المركزي العراقي، 2025). سعر صرف الدينار الرسمي بلغ 1300 مقابل الدولار، في حين سجل السوق الموازي 1442، بينما سجل الاقتصاد تضخمًا سلبيًا، ما يعكس ضغوطًا انكماشية على القوة الشرائية.

كما تعكس البيانات المتعلقة بالكتلة النقدية (M1) ضعفًا واضحًا في قدرة النظام المصرفي على خلق سيولة جديدة. وفقًا للبنك المركزي العراقي (أغسطس 2025)، فإن المضاعف النقدي M1 لا يتجاوز 1.19 ويعتبر منخفض مقارنة بالمعايير الدولية التي تتراوح بين 2 و4 في العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة، ويعود ذلك إلى ضعف الثقة بين الجمهور والقطاع المصرفي ونقص الخدمات التمويلية المبتكرة.

رفع قيمة المضاعف النقدي يمثل أداة حيوية لزيادة قدرة النظام المصرفي على دعم الاستثمار وتمويل المشاريع وتوسيع الطلب الكلي. (Mishkin, 2019)

لماذا يلجأ العراق إلى السياسة الإنكماشية المزدوجية؟

1. اعتماد الميزانية على النفط بنسبة 89% يجعل أي تراجع في أسعار البرميل سبباً مباشراً لعجز إلزامي (Collier, 2007).

2. ارتفاع النفقات التشغيلية والتحويلات الاجتماعية يجعل تقليص الإنفاق عملاً متفجراً سياسياً.

3. البنك المركزي يعمل في مدى ضيق من الخيارات بسبب الحاجة للدفاع عن سعر الصرف والاحتياطيات (البنك المركزي العراقي, 2025).

4. ضعف بنية النظام المصرفي يؤدي إلى عدم انتقال أي توسع نقدي إلى الاقتصاد الحقيقي (Mishkin, 2019).

5. غياب قواعد مالية مؤسسية وندرة أدوات الادّخار السيادي تقلل قدرة الدولة على إدارة مداورة العوائد النفطية.

6. البعد الأمني والمؤسسي يزيد من المخاطر على المشاريع الاستثمارية ويضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

سياسات الانكماش المزدوج في العراق: الاختيار الخاطئ:

يعكس اعتماد العراق للسياسة المالية والنقدية الإنكماشية معاً اختياراً خاطئاً من الناحية الاقتصادية، ذلك لأن: معدل البطالة 13% وتتجاوز 30% بين الشباب، انخفاض النفقات الاستثمارية إلى أقل من 10% من إجمالي النفقات مقابل 73 تريليون دينار للرواتب والنفقات التشغيلية، العجز المتوقع بنهاية العام يصل إلى 15-28

تريليون دينار، وفروقات سعر الصرف بين الرسمي والموازي (1300 مقابل 1442) وانخفاض المضاعف النقدي M1 إلى 1.19.

تشير هذه الأرقام إلى أن الانكماش المزدوج لا يعالج الاختلالات الهيكلية، بل يزيدها سوءاً: تقليص الإنفاق الحكومي يضعف الطلب الكلي، والسياسة النقدية الانكماشية تقيد التمويل والاستثمار، مما يعمق الركود (Blanchard, 2020; Keynes, 1936; Mishkin, 2019).

التوصيات:

المدى القصير:

1. استخدام برامج تحويلات مستهدفة مؤقتة بدل دعم شامل.

2. تمديد آجال خدمة الدين المحلية مؤقتاً لتخفيف ضغط السوق.

3. تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشروط رقابية صارمة.

المدى المتوسط:

1. إنشاء قاعدة إنفاق هيكلية تحدد سقف وأولويات الإنفاق الحكومي بشكل منهجي ومستدام، مع إنشاء صندوق سيادي استثماري مستقل.

2. إصلاح نظام الضرائب وتحسين التحصيل إلكترونياً ومراجعة الرواتب المزدوجة والبرامج الاجتماعية تدريجياً.

3. إصلاح النظام المصرفي لزيادة قدرة البنوك على الإقراض وتحفيز الاستثمار، مع تحسين إدارة المخاطر وحوكمة البنوك.

4. إيجاد توافق سياسي يسمح بإعادة توجيه الإنفاق من الرواتب والنفقات التشغيلية نحو مشاريع استثمارية وبنية تحتية.

قائمة المراجع

Blanchard, O. (2020). Macroeconomics (8th ed.). Pearson.

Collier, P. (2007). The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It. Oxford University Press.

Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. Macmillan.

Mishkin, F. S. (2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets (12th ed.). Pearson.

البنك المركزي العراقي. (2025). البيانات المالية والنقدية السنوية، أغسطس 2025. بغداد: البنك المركزي العراقي.

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتوراه في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تنبأها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600